إعلاء السنن

باب لا يجب تثليث الأحجار ولا إيتارها في الاستنجاء وأنهما مستحبان^(١)

فليوتر إن النبى الله على النبى الله الله الله المتجمر أحدكم فليوتر إن الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعا والأرضين سبعا والطواف سبعا وذكر أشياء، رواه البزار والطبراني في الأوسط، وزاد "الجمار" ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٠٥١)

باب لا يجب تثليث الأحجار ولا إيتارها في الاستنجاء وأنهما مستحبان

قوله: "عن أبى هريرة إلخ" قوله على "إن الله وتر يحب الوتر" يعم الاستجمار وغيره من الأفعال، كما دل عليه قوله "أما ترى السموات سبعا إلخ" وقد أجمعوا على أن الإيتار في جميع الأفعال ليس بواجب بل مندوب، فليكن كذلك في الاستجمار، لأن قوله «إن الله وتر إلخ» كالعلة لقوله «إذا استجمر أحدكم فليوتر» والحكم يدور مع العلة، وهي لا تفيد إلا الندب فاندحض القول بوجوب الإيتار في الاستجمار، كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله، وإنما هو مستحب عندنا، صرح به في الدر مع الشامية (١: ٣٤٨). وفي الحديث دلالة على عدم وجوب التثليث في الأحجار أيضا، لأنه على ذكر بعد الأمر بالإيتار عدد السبع في أشياء، فدل على أن الإيتار يحصل بكل فرد فرد من أفراده

⁽۱) قال الشوكانى: وقد ذهب الشافعي وأحبد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء وأنه يجب أن يكون بثلاثة أحجار أو ثلاث مسحات، وإذا استنجى القبل والدبر وجب ستة مسحات، لكل واحد ثلاث مسحات، قالوا: والأفضل أن يكون بست أحجار، فإن اقتصر على حجر واحد له ست أحرف أجزأه، وذهب مالك وداود إلى أن الواجب الإنقاء، فإن حصل بحجر أجزأه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي، وفهب العترة وأبو حنيفة إلى أنه ليس بواجب. (من بلل الجهود ١: ٥).

⁽٢) فإن قيل: لفظ الاستجمار مشترك بين الاستنجاء وغيره. فكيف يصح الاستدلال به ؟ قلت: قال في مجمع البحار "الاستجمار التمسح بالجمار وهي الأحجار الصغار والتبخر أيضا " (١: ٢٠٥) فإن أريد الأول كما أراده البيهقي وغيره فالاستدلال به تام على ما ذكرناه، وإن أريد الثاني فلا حاجة لنا إلى الاستدلال به، فإنه لا يفيد الخصم ولا يضرنا وكذا يقال في حديث عقبة (مؤلف).